

أهداف الدرس	المحاضرة الثانية التحليل المالي: المفهوم، الأسس والتوازنات المالية	المحور الثاني
<p>تمكين الطلبة من قراءة القوائم المالية؛</p> <p>معرفة العلاقات بين الأرقام وكيفية تفسيرها اقتصاديا وماليا؛</p> <p>القدرة على تحليل الأداء المالي للمؤسسات ومعرفة نقاط القوة والضعف؛</p> <p>تدريب الطلبة على اتخاذ القرارات المالية استنادا إلى نتائج التحليل؛</p> <p>فهم كيفية استخدام نتائج التحليل المالي في التخطيط، الاستثمار، والتمويل؛</p> <p>تعزيز القدرة على التفكير النقدي والمنطقي في تفسير نتائج التحليل.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● مفهوم التحليل المالي؛ ● أهمية وأهداف التحليل المالي؛ ● أغراض التحليل المالي؛ ● الأطراف المعنية بالتحليل المالي؛ ● أنواع التحليل المالي؛ ● مراحل عملية التحليل المالي؛ ● التوازنات المالية في المؤسسة. 	<p>التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة)</p>
<p>المكتسبات القبلية</p> <p>مبادئ المحاسبة المالية: فهم القوائم المالية الأساسية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة)، معرفة طبيعة الحسابات (الأصول، الخصوم، رأس المال، الإيرادات، المصروفات)، القدرة على قراءة وتحليل ميزان المراجعة والميزانية.</p>		

تهدية: يعد التحليل المالي محور أساسي من محاور التسيير المالي، باعتباره الأداة التي تمكن المسير المالي من فهم وضع المؤسسة واتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة، وقد شهدت وظيفة التحليل المالي عدة تحولات اقتصادية، نتيجة العديد من الأسباب أهمها: اتساع حجم المؤسسات الاقتصادية، تنوع الأنشطة، وتعقد معاملاتها المالية. فقد كانت عملية التقييم المالي محدودة في إطار المحاسبة التقليدية، تقتصر على تسجيل العمليات ومتابعة النتائج السنوية. غير أن النمو السريع لشركات المساهمة، وتطور أسواق رأس المال، وتزايد حاجة المستثمرين والمقرضين إلى معلومات دقيقة وموضوعية حول الأداء المالي، أدى إلى بروز الحاجة إلى وظيفة تحليلية متخصصة تتجاوز الوصف المحاسبي إلى تفسير البيانات المالية وتقييم الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات.

من ناحية أخرى مثل الكساد الاقتصادي الكبير عام 1929 نقطة تحول أساسية، إذ كشف عن قصور الاعتماد على البيانات المحاسبية المجردة دون تحليل معمق للمؤشرات المالية وهيكل رأس المال للمؤسسات. ومن هنا بدأت الجهات الرقابية والمستثمرون والمصارف في تبني منهجيات علمية للتحليل المالي تقوم على دراسة نسب السيولة، والربحية، والمخاطر، والملاءة المالية. كما ساهم التطور اللاحق في المعايير المحاسبية الدولية وظهور مؤسسات التصنيف الائتماني في تعزيز أهمية التحليل المالي كأداة للتقييم الموضوعي والشفافية المالية.

ومع مرور الزمن، تحولت وظيفة التحليل المالي إلى نشاط استراتيجي داخل المؤسسات، لا يقتصر دوره على متابعة الأداء الماضي، بل يمتد إلى التخطيط المالي، واتخاذ القرار الاستثماري، والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية. كما أصبح المحلل المالي فاعلا رئيسيا في بيئة الأعمال المعاصرة، يربط بين الأرقام الجردة والرؤى الاستراتيجية، ويسهم في دعم الحوكمة الرشيدة وتحقيق الاستدامة المالية للمؤسسات.

إذا عموما يلاحظ أن التحليل المالي لا يقتصر على قراءة الأرقام، بل يهتم بفهم العلاقات بين العناصر المالية، واستخلاص مؤشرات تبرز الأداء الحقيقي للمؤسسة، وتسمح بتقييم التوازنات المالية، وسيتم توضيح ذلك بعد تحديد مفهومه.

أولا: مفهوم التحليل المالي:

التحليل المالي هو عملية دراسة الوضع المالي للمؤسسة التي تعتمد على فهم البيانات المالية للمؤسسة، من خلال تحليل القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول الأموال الخاصة) بهدف تقييم أدائها وتحديد وضعها المالي الحالي والمستقبلي، وهو ما يبرر أهميته في العديد من المجالات.

هذا يعني أن المحلل المالي (الطرف الذي يقوم بالتحليل المالي) يقوم بمجموعة من المهام والتي تمثل فيما بينها عملية متسلسلة المراحل والخطوات، إذ لا يمكن أن تسبق مهمة أخرى، الهدف من هذه العملية هو دراسة الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد مدى توازنها المالي، وتقييم الأداء المالي باستخدام بعض الأساليب أو الأدوات وتوجيه نتائج عملية التحليل لاتخاذ مختلف القرارات المالية والإستراتيجية للمؤسسة، لذا فأهمية هذه العملية في تزايد مستمر.

ثانيا: أهمية وأهداف التحليل المالي:

تبرز أهمية وظيفة التحليل المالي من خلال الحاجة الماسة إليها، كون التحليل المالي عملية تطبيقية تربط بين المفاهيم النظرية للمحاسبة والإدارة والاقتصاد، حيث أن مجرد إعداد قوائم مالية ناتجة أساسا من أنشطة اقتصادية تم تجميعها وفق عمليات محاسبية تحتوي على الكثير من الأرقام، يعد منطقا صامتا، لا يوحي ولا يعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات. لذا لا بد من أداة حيوية ديناميكية تفكك العلاقات بين تلك الأرقام، وعليه فإن التحليل يزيح الجمود عن تلك القوائم ويمكن من تحليل الاتجاهات التاريخية والحالية للبيانات لتحديد مواطن القوة والضعف الناتجة عن تأدية المهام والأنشطة المالية خلال دورة الاستغلال، لاتخاذ تلك التفسيرات والمعلومات في عملية اتخاذ القرار مثل تقدير درجة السيولة، الربحية، الملاءة المالية وكفاءة استخدام الموارد، من ناحية أخرى يسمح التحليل المالي بتقييم جدوى الاستثمارات وتمويل العمليات واتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالتوسع أو الانكماش، وكلها تعتبر أهداف مالية متعددة لهذه العملية، فضلا عن تحقيق

الأهداف التالية:

- معرفة الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- تحديد مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد؛
- تقييم الأداء المالي من خلال تحديد نقاط القوة والضعف؛
- التنبؤ بالمخاطر المستقبلية والفرص المالية المحتملة.

من الأهداف يتضح أن عملية التحليل المالي تشمل العديد من الجوانب المالية، فهي لا تتعلق بنشاط محدد، أو تكون على مستوى معين بل التحليل مخصص إلى العديد من الأغراض.

ثالثا: أغراض التحليل المالي: يقصد بالأغراض مجالات استخدام التحليل المالي العملية والتطبيقية، والتي تخدم مختلف الأطراف المرتبطة بالمؤسسة، سواء كانت الإدارة أو المستثمرين أو الدائنين أو الجهات الرقابية، أي والمتمثلة في:

- **التخطيط واتخاذ القرار:** أي أن التحليل المالي يستخدم لغرض التخطيط المالي واتخاذ القرار المالي والإداري، من خلال توفير قاعدة معلومات كمية ونوعية تساعد الإدارة على صياغة الخطط المستقبلية واتخاذ القرارات المبنية على أسس علمية، حيث يمكن للإدارة تقدير الاحتياجات التمويلية، من خلال تحليل الأداء المالي السابق وتحديد الاتجاهات، وتوزيع الموارد بكفاءة، وتحديد أولويات الاستثمار والإنفاق من خلال تقييم البدائل الاستراتيجية المختلفة عبر مقارنة العوائد المتوقعة بالمخاطر المحتملة، مما يدعم عملية اتخاذ القرار الرشيد ويقلل من درجة عدم التأكد في بيئة الأعمال. علاوة على ذلك، يستخدم التحليل المالي في مراقبة تنفيذ الخطط ومتابعة الانحرافات بين الأداء الفعلي والمستهدف الأمر الذي يمكن الإدارة من اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية لضمان تحقيق الأهداف المالية والتنظيمية للمؤسسة.
 - **تقييم المركز المالي للمؤسسة:** يتيح التحليل المالي فهما شاملا لمركز المؤسسة في السوق من حيث القوة المالية والاستقرار، ومدى قدرتها على النمو والتوسع أو حاجتها إلى إعادة هيكلة تمويلها.
 - **تقييم الأداء المالي للمؤسسة:** يستخدم التحليل المالي لقياس مدى كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ومدى تحقيق الأهداف الربحية والتمويلية، وذلك من خلال دراسة العلاقات بين عناصر القوائم المالية المختلفة.
 - **تقدير السيولة والملاءة المالية:** يساعد التحليل المالي على تحديد قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (السيولة) وطويلة الأجل (الملاءة)، مما يمكن من تقييم درجة الأمان المالي واستقرار الهيكل التمويلي.
 - **تحديد الاتجاهات المالية المستقبلية:** من خلال مقارنة الأداء المالي عبر فترات زمنية متعددة، يساهم التحليل المالي في اكتشاف الاتجاهات الإيجابية أو السلبية، مما يتيح التنبؤ بالمستقبل المالي واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة.
 - **خدمة الأطراف الخارجية:** يستخدم المستثمرون والدائنون والجهات الرقابية نتائج التحليل المالي لتقييم درجة المخاطرة، وتقدير العائد المتوقع، واتخاذ قرارات تتعلق بالإقراض أو الاستثمار أو المتابعة الرقابية.
- كما سبق توضيحه يستخلص أن تلك الخدمات يمكن أن يستفيد منها العديد من الأطراف، ليس فقط من خارج المؤسسة، وإنما تستفيد من نتائج التحليل المؤسسة ذاتها وكذا بعض الأطراف الداخلية.

رابعاً: الأطراف المعنية بالتحليل المالي: السؤال المطروح والذي يجيب على هذا العنصر هو من الذي يقوم بالتحليل المالي؟ أو من يحتاج معرفة نتائج التحليل المالي؟

الإجابة: هناك العديد من الأطراف سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين، أو مؤسسات وهيئات عمومية تقوم بالتحليل المالي، أو على الأقل تهتم بمعرفة نتائج هذه العملية، وذلك لاستخدام تلك النتائج لأغراض شخصية وموضوعية، كلاً حسب استفادته، وتصنف إلى أطراف داخل المؤسسة، وأخرى خارجها:

الأطراف الخارجية	الأطراف الداخلية
المستثمرون والدائنون: تقييم ربحية المؤسسة لاتخاذ قرار الاستثمار.	الإدارة العليا: تتبع الأداء العام للمؤسسة لاتخاذ قرارات استراتيجية (استثمار، تمويل، توسيع النشاط...).
البنوك والمؤسسات المالية: تحليل قدرة المؤسسة على سداد القروض (الملاءة والسيولة).	مجلس الإدارة: يقيم الأداء المالي لخطط المسيرين التي تم تنفيذها، وكذلك لأجل تحديد المكافآت أو السياسات المستقبلية.

<p>السلطات الجبائية (مصلحة الضرائب): التحقق من مصداقية النتائج المصرح بها ومراقبة الأداء المالي.</p> <p>الجهات الحكومية والاقتصادية: متابعة مساهمة المؤسسة في التنمية والتوازن الاقتصادي.</p>	<p>المساهمون: تقييم ربحية المؤسسة وتحديد نصيبهم من عائد السهم، أي الثروة عند توزيع الأرباح، أو اتخاذ قرار إعادة الاستثمار.</p>
<p>الموردون: التأكد من قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في المواعيد المحددة.</p> <p>الزبائن الكبار: ضمان استمرارية المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالعقود طويلة الأمد.</p>	<p>المسيرون التنفيذيون: يراقبون نشاط الأقسام المختلفة حسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف.</p>
<p>المدققون: إعداد تقارير موضوعية عن الوضع المالي للمؤسسة.</p>	<p>العمال: يهتمون باستقرار المؤسسة للاطمئنان على الأجور وإمكانية الحصول على المكافآت والعلاوات.</p>

بعد التعرف على مختلف الأطراف التي تقوم بالتحليل المالي، أو ترغب في معرفة النتائج لغاية معينة أو هدف محدد، تجدر الإشارة إلى أن التحليل المالي ليس عملية موحدة تمارس بطريقة أو أسلوب محدد، بل هناك عدة أنواع للتحليل كل نوع يحقق هدف هلامي من زاوية معينة أو جانب ما، ويتطلب أدوات مناسبة لنوع التحليل حسب الغرض من عملية التحليل والهدف المراد الوصول إليه.

خامسا: أنواع التحليل المالي: لا يمكن ممارسة التحليل المالي بأسلوب موحد أو محدد، فهو يمثل منظومة من الأساليب التي تهدف جميعها إلى فهم الوضع المالي للمؤسسة بعمق، سواء من الداخل أو الخارج، لفترات زمنية مختلفة، بغرض اتخاذ قرارات مالية أكثر دقة وفاعلية، ونظرا للعديد من الاعتبارات في هذه العملية، يصنف التحليل المالي وفق المعايير التالية:

I. من حيث الجهة التي تقوم بالتحليل: يوجد:

• **التحليل الداخلي (Internal Analysis):** يمارس داخل المؤسسة، حيث تقوم به الأطراف الداخلية في المؤسسة مثل الإدارة المالية أو المحاسب الإداري، ويعتمد على بيانات تفصيلية داخلية لا تنشر عادة للجمهور، مثل الموازنات والتكاليف التشغيلية، الهدف منه تحسين الأداء واتخاذ القرارات الإدارية المستقبلية.

مثال: تحليل كفاءة الإنتاج داخل المؤسسة لتقليل التكاليف وزيادة الربحية.

• **التحليل الخارجي (External Analysis):** تقوم به أطراف خارجية مثل المستثمرين أو الدائنين أو الجهات الرقابية. يعتمد على البيانات المنشورة في القوائم المالية السنوية. الهدف منه تقييم مدى قوة المركز المالي للمؤسسة قبل الاستثمار أو الإقراض.

مثال: قيام بنك بتحليل القوائم المالية لشركة قبل منحها قرضا.

II. من حيث الهدف أو الغرض من التحليل: يوجد:

• **التحليل التاريخي:** يعتمد على دراسة البيانات المالية السابقة (التاريخية) بهدف تقييم الأداء الماضي.

مثال: تحليل نتائج السنوات السابقة لمعرفة أسباب النجاح أو الفشل.

• **التحليل المستقبلي (التقديري):** يركز على التنبؤ بالنتائج المستقبلية استنادا إلى البيانات السابقة والمؤشرات الحالية.

مثال: تقدير الأرباح المتوقعة للعام القادم باستخدام اتجاهات المبيعات السابقة.

III. من حيث نطاق التحليل: يوجد:

- التحليل الجزئي: يركز على جانب محدد الغرض منه تبيان الأداء المالي من زاوية معينة. **مثال:** تحليل السيولة فقط.
 - التحليل الشامل: يغطي جميع الجوانب المالية للمؤسسة، أي يركز على الوضعية المالية للمؤسسة بصورة شاملة.
- مثال:** تحليل الربحية، والسيولة، والمديونية، والنشاط.

IV. من حيث الأسلوب المستخدم: حيث نجد:

- التحليل الرأسي (Vertical Analysis): هو تحليل اقتصادي لا يأخذ بعين الاعتبار تأثير عنصر الزمن عند دراسة الظاهرة المدروسة يركز على تحليل العلاقة النسبية بين البنود (العناصر) داخل نفس القائمة ولنفس الفترة المالية، وهو لا يراعي تغير الزمن بل يختص بتحليل البيانات لفترة واحدة فقط، ويعتبر هذا الجانب نقطة ضعف وقصور في هذا التحليل، حيث أنه يهتم فقط بتحديد الوزن النسبي لكل بند في القائمة منسوبا للعنصر الأساسي بها دون مراعاة التغيرات خلال فترات زمنية مختلفة وتقدر النسبة المئوية بالعلاقة التالية:

$$\text{النسبة المئوية (الوزن النسبي)} = \frac{\text{قيمة العنصر المطلوب بالقائمة للفترة}^{11}}{\text{إجمالي الأصول بالقائمة ذاتها لنفس الفترة}} \times 100$$

- يهدف التحليل الرأسي إلى تحديد نسبة الجزء من الكل الذي عادة يتمثل في العنصر الأساسي في القائمة وذلك بتحويل الأرقام المطلقة إلى نسب مئوية (أوزان نسبية)، مثلا الميزانية يتم تحديد العنصر الأساسي فيها على أنه مجموع الميزانية، وبالتالي يتم مقارنة جميع العناصر به، أما بالنسبة لقائمة حسابات النتائج (قائمة الدخل) يتم إيجاد الوزن النسبي لكل محتويات القائمة منسوبة إلى صافي المبيعات (رقم الأعمال السنوي) على أساس أن نسبة صافي المبيعات نسبته 100 %.

أما التحليل الرأسي للميزانية (قائمة المركز المالي) فيتم تقدير نسبة كل بنود القائمة إلى إجمالي الأصول (بالنسبة لعناصر الأصول)، كذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم على أن يكون مجموع الميزانية نسبته 100 %.

- مثال:** حساب نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات خلال السنة الحالية، أو حساب نسبة الأصول غير المتداولة إلى إجمالي مجموع الأصول.
- بالنسبة للميزانية إذا تحدثنا على نسبة عنصر أو بند معين فإننا نتحدث على مستوى واحد فقط من مستويات التحليل الرأسي وهو مستوى القائمة وتصل مستويات التحليل الرأسي في الغالب إلى ثلاث مستويات: على مستوى العنصر وعلى مستوى المجموعة ومستوى القائمة مثلا: تقدير نسبة الحسابات البنكية إلى إجمالي الحسابات المالية (باعتبار أن البنك يعد عنصرا من عناصر مجموعة الحسابات المالية)، وعلى مستوى الأصول الجارية (المتداولة) وعلى مستوى القائمة ككل وهكذا بقائمة الدخل، وذلك لإعطاء صورة أوضح عن نتائج الأداء الحالية).

مثال تطبيقي: إليك القوائم المالية لشركة (Miramar) لسنوات مختلفة:

■ الميزانية المالية بتاريخ 2022/12/31 و 2023/12/31:

■ جدول حسابات النتائج لسنة 2021:

المطلوب: 1. تحليل القائمة تحليليا عموديا وأفقيا.

2. تسجيل جميع الملاحظات حول النتائج وتفسيرها.

الميزانية المالية للفترة: 2022/12/31 – 2023/12/31

جانب الخصوم - PASSIF			جانب الأصول - ACTIF		
2023	2022	الخصوم	2023	2022	الأصول
1.200.000	1.300.000	رؤوس الأموال الخاصة			الأصول غير الجارية
100.000	200.000	رأس المال الصادر	900.000	800.000	التشبيات المعنوية
		النتيجة الصافية للسنة المالية	500.000	450.000	مصاريف التنمية القابلة للتثبيت
			400.000	350.000	برمجيات المعلومات وما شابهها
1.300.000	1.500.000	مجموع رؤوس الأموال الخاصة	1.000.000	1.200.000	التشبيات العينية
		الخصوم غير الجارية	520.000	700.000	القطع الأرضية
330.000	350.000	مؤونات الأخطار	200.000	260.000	البناءات
440.000	450.000	اقتراضات لدى مؤسسات القرض	280.000	240.000	التركيبات والمعدات
330.000	200.000	الودائع والكفالات المقبوضة	300.000	400.000	التشبيات المالية
			300.000	400.000	الودائع والكفالات المدفوعة
1.100.000	1.000.000	مجموع الخصوم غير الجارية	2.200.000	2.400.000	مجموع الأصول غير الجارية
		الخصوم الجارية			الأصول الجارية
500.000	400.000	موردو المخزونات والخدمات	580.000	600.000	المخزونات
250.000	300.000	موردو التشبيات	300.000	450.000	مخزون البضاعة
200.000	250.000	الضرائب على النتائج العادية	200.000	150.000	التموينات الأخرى
150.000	100.000	حواصل معاينة سلفا	470.000	300.000	حسابات الغير
			310.000	200.000	الزيائن
			140.000	100.000	أعباء معاينة سلفا
			550.000	400.000	الحسابات المالية
300.000	150.000	المساهمات البنكية الجارية	300.000	230.000	البنوك والحسابات الجارية
			150.000	170.000	الصندوق
1.400.000	1.200.000	مجموع الخصوم الجارية	1.600.000	1.300.000	مجموع الأصول الجارية
3.800.000	3.700.000	مجموع الخصوم	3.800.000	3.700.000	مجموع الأصول

أولاً: تحليل القائمة تحليلاً عمودياً: سنكتفي كمثال بتحليل ميزانية إحدى السنوات لأن التحليل العمودي لا يتطلب بيانات لفترتين زمنيتين:

حساب النسبة المئوية لكل عنصر في الميزانية بالنسبة لجانب الأصول وجانب الخصوم، تم حسابها بالعلاقة التالية:

قيمة العنصر المطلوب بالقائمة للفترة_n

$$100 \times \frac{\text{النسبة المئوية (الوزن النسبي)}}{\text{إجمالي الأصول بالقائمة ذاتها لنفس الفترة}} =$$

إجمالي الأصول بالقائمة ذاتها لنفس الفترة

800.000

قيمة التشبيات المعنوية لسنة 2022

$$\% 21,62 = 100 \times \frac{800.000}{3.700.000} = 100 \times \frac{\text{مثلاً: نسبة التشبيات المعنوية}}{\text{إجمالي الأصول بالميزانية لسنة 2022}}$$

3.700.000

إجمالي الأصول بالميزانية لسنة 2022

وهكذا بنفس الطريقة نكمل بقية العناصر ونسجل النتائج بشكل موضح في الميزانية التالية:

جانب الخصوم - PASSIF			جانب الأصول - ACTIF		
التحليل العمودي %	2022	الخصوم	التحليل العمودي %	2022	الأصول
		<u>رؤوس الأموال الخاصة</u>			<u>الأصول غير الجارية</u>
% 35,14	1.300.000	رأس المال الصادر	% 21,62	800.000	<u>التثبيتات المعنوية</u>
% 05,40	200.000	النتيجة الصافية للسنة المالية	% 12,16	450.000	مصاريف التنمية القابلة للتثبيت
			% 09,46	350.000	برمجيات المعلومات وما شابهها
% 40,54	1.500.000	مجموع رؤوس الأموال الخاصة	% 32,43	1.200.000	<u>التثبيتات العينية</u>
		<u>الخصوم غير الجارية</u>	% 18,92	700.000	القطع الأرضية
% 09,46	350.000	مؤونات الأخطار	% 07,03	260.000	البناءات
% 12,16	450.000	اقتراضات لدى مؤسسات القرض	% 06,48	240.000	التركيبات والمعدات
% 05,40	200.000	الودائع والكفالات المقبوضة	% 10,81	400.000	<u>التثبيتات المالية</u>
			% 10,81	400.000	الودائع والكفالات المدفوعة
% 27,02	1.000.000	مجموع الخصوم غير الجارية	% 64,86	2.400.000	مجموع الأصول غير الجارية
		<u>الخصوم الجارية</u>			<u>الأصول الجارية</u>
% 10,81	400.000	موردو المخزونات والخدمات	% 16,22	600.000	<u>المخزونات</u>
% 08,11	300.000	موردو التثبيتات	% 12,16	450.000	مخزون البضاعة
% 06,76	250.000	الضرائب على النتائج العادية	% 04,06	150.000	التموينات الأخرى
% 02,70	100.000	حواصل معاينة سلفا	% 08,11	300.000	<u>حسابات الغير</u>
% 04,06	150.000	المساهمات البنكية الجارية	% 05,41	200.000	الزبائن
			% 02,70	100.000	أعباء معاينة سلفا
			% 10,81	400.000	<u>الحسابات المالية</u>
			% 06,21	230.000	البنوك والحسابات الجارية
			% 04,60	170.000	الصندوق
% 32,44	1.200.000	مجموع الخصوم الجارية	% 35,14	1.300.000	مجموع الأصول الجارية
% 100	3.700.000	مجموع الخصوم	% 100	3.700.000	مجموع الأصول

ملاحظة: التحليل العمودي بالنسبة لسنة 2023 يكون بنفس الطريقة في ميزانية مستقلة لنفس الفترة، ولا يتعلق بالبيانات المالية للسنة السابقة 2022، لأن التحليل العمودي لا يراعي التغيرات لقيم العناصر باختلاف الفترات الزمنية.

ثانيا: تسجيل جميع الملاحظات حول النتائج وتفسيرها:

قراءة الوزن النسبي في الجدول (قائمة الميزانية المالية) بالنسبة لعناصر الأصول لسنة 2022:

- قدرت نسبة التثبيتات المعنوية من القيمة الإجمالية لأصول المؤسسة **% 21,62**
- قدرت نسبة مصاريف التنمية القابلة للتثبيت من القيمة الإجمالية لأصول المؤسسة **% 12,16**
- قدرت نسبة برمجيات المعلومات وما شابهها من القيمة الإجمالية لأصول المؤسسة **% 09,46**

- قدرت نسبة التثبيات العينية من القيمة الإجمالية لأصول المؤسسة **32,43%**
- قدرت نسبة القطع الأرضية من القيمة الإجمالية لأصول المؤسسة **18,92%**
- قدرت نسبة البناءات من القيمة الإجمالية لأصول المؤسسة **07,03%**
- قدرت نسبة التركيبات والمعدات من القيمة الإجمالية لأصول المؤسسة **06,48%**
- قدرت نسبة التثبيات المالية من القيمة الإجمالية لأصول المؤسسة **10,81%**
- قدرت نسبة الودائع والكفالات المدفوعة من القيمة الإجمالية لأصول المؤسسة **10,81%**
- قدرت نسبة المخزونات من القيمة الإجمالية لأصول المؤسسة **16,22%**
- قدرت نسبة مخزون البضاعة من القيمة الإجمالية لأصول المؤسسة **12,16%**
- قدرت نسبة التموينات الأخرى من القيمة الإجمالية لأصول المؤسسة **04,06%**
- قدرت نسبة حسابات الغير من القيمة الإجمالية لأصول المؤسسة **08,11%**
- قدرت نسبة الزبائن من القيمة الإجمالية لأصول المؤسسة **05,41%**
- قدرت نسبة أعباء معاينة سلفا من القيمة الإجمالية لأصول المؤسسة **02,70%**
- قدرت نسبة الحسابات المالية من القيمة الإجمالية لأصول المؤسسة **10,81%**
- قدرت نسبة البنوك والحسابات الجارية من القيمة الإجمالية لأصول المؤسسة **06,21%**
- قدرت نسبة الصندوق من القيمة الإجمالية لأصول المؤسسة **04,60%**
- قدرت نسبة إجمالي الأصول غير الجارية **64,86%**
- قدرت نسبة إجمالي الأصول الجارية **35,14%**

قراءة الوزن النسبي في الجدول (قائمة الميزانية المالية) بالنسبة لعناصر الخصوم لسنة 2022:

- قدرت نسبة رأس المال الصادر من مجموع خصوم المؤسسة **35,14%**
- قدرت نسبة النتيجة الصافية للسنة من مجموع خصوم المؤسسة **05,40%**
- قدرت نسبة مؤونات الأخطار من مجموع خصوم المؤسسة **09,46%**
- قدرت نسبة اقتراضات لدى مؤسسات القرض من مجموع خصوم المؤسسة **12,16%**
- قدرت نسبة الودائع والكفالات المقبوضة من مجموع خصوم المؤسسة **05,40%**
- قدرت نسبة موردو المخزونات والخدمات من مجموع خصوم المؤسسة **10,81%**
- قدرت نسبة موردو التثبيات من مجموع خصوم المؤسسة **08,11%**
- قدرت نسبة الضرائب على النتائج العادية من مجموع خصوم المؤسسة **06,76%**
- قدرت نسبة حواصل معاينة سلفا من مجموع خصوم المؤسسة **02,70%**
- قدرت نسبة المساهمات البنكية الجارية من مجموع خصوم المؤسسة **04,06%**
- قدرت نسبة إجمالي رؤوس الأموال الخاصة من مجموع خصوم المؤسسة **40,54%**
- قدرت نسبة إجمالي الخصوم غير الجارية من مجموع خصوم المؤسسة **27,02%**
- قدرت نسبة إجمالي الخصوم الجارية من مجموع خصوم المؤسسة **32,44%**

ثالثا: التحليل العمودي لقائمة جدول حسابات النتائج:

التحليل العمودي %	السنة N	البيان
100 %	2.000.000	رقم الأعمال
40 %	800.000	تكلفة المبيعات
60 %	1.200.000	هامش الربح الإجمالي
02 %	40.000	+ المنتوجات العملية الأخرى
10 %	200.000	- التكاليف التجارية
09 %	180.000	- الأعباء الإدارية
03 %	60.000	- الأعباء العملية الأخرى
1,5 %	30.000	+ الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات
41,5 %	830.000	النتيجة العملية
04 %	80.000	المنتوجات المالية
2,1 %	42.000	الأعباء المالية
01,9 %	38.000	النتيجة المالية
43,4 %	868.000	النتيجة العادية قبل الضريبة
10,85 %	217.000	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية
--	--	الضرائب المؤجلة (تغيرات) على النتائج العادية
32,55 %	651.000	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
05 %	100.000	عناصر غير عادية منتوجات
02,55 %	51.000	عناصر غير عادية أعباء
02,45 %	49.000	النتيجة غير العادية
35 %	700.000	صافي نتيجة السنة المالية

• تسجيل جميع الملاحظات حول النتائج:

- قدرت نسبة تكلفة المبيعات من رقم الأعمال (المبيعات السنوية الصافية) 40 %، بينما بلغت نسبة هامش الربح الإجمالي **60 %** من رقم الأعمال.
- قدرت نسبة المنتوجات العملية الأخرى 02 % من رقم الأعمال - وبلغت نسبة الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات 1,5 % من رقم الأعمال.

- بالنسبة للتكاليف التجارية تقدر نسبتها 10 % ، أما الأعباء الإدارية قدرت نسبتها بـ 09 %، وتقدر نسبة الأعباء التشغيلية الأخرى 03 % دائما من قيمة رقم الأعمال الذي تقدر نسبتها **100 %**.
 - قدرت نسبة النواتج المالية بـ 04 %، بينما بلغت نسبة الأعباء المالية 2,1 %.
 - الضرائب الواجب دفعها على النتائج إلى قيمة رقم الأعمال قدرت نسبتها بـ 10,85 %
 - وفيما يتعلق بنسبة المنتوجات غير العادية قدرت نسبتها بـ 05 %، في حين بلغت نسبة الأعباء غير عادية 02,55 %.
- أما نسبة النتائج إلى قيمة المبيعات السنوية الصافية فهي كالتالي:
- نسبة **النتيجة التشغيلية 41,5 %** من قيمة رقم الأعمال.
 - نسبة **النتيجة المالية 01,9 %** من قيمة رقم الأعمال.
 - نسبة **النتيجة العادية قبل الضريبة 43,4 %** من قيمة رقم الأعمال.
 - نسبة **النتيجة الصافية للأنشطة العادية 32,55 %** من قيمة رقم الأعمال.
 - نسبة **النتيجة غير العادية 02,45 %** من قيمة رقم الأعمال.
 - نسبة **صافي نتيجة السنة المالية 35 %** من قيمة رقم الأعمال.

● **التحليل الأفقي (Horizontal Analysis):** الهدف منه تحليل الاتجاهات، حيث يركز على مقارنة البيانات المالية عبر فترات زمنية متتالية، الهدف منه معرفة التغيرات في البنود المالية عناصر القائمة المالية (عناصر الأصول، عناصر الخصوم، الإيرادات، التكاليف) عبر الزمن. يقوم هذا التحليل على أساس دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية المتماثلة، أي مقارنة بيانات الميزانية المالية خلال عدة فترات زمنية كما يمكن مقارنة بيانات أو عناصر جدول حسابات النتائج خلال فترات زمنية متتالية، وهو المقصود بالمتماثلة، أي لا يمكن مقارنة عناصر ميزانية مالية بعناصر جدول حسابات النتائج، وإنما التحليل يكون لنفس القائمة خلال فترات زمنية معينة، كلا على حدا، وملاحظة التغيرات الطارئة على العناصر والتي حدثت بمرور الزمن، لتحديد اتجاهاتها (نمو، ثبات، تراجع)، أي الزيادة، الثبات، أو النقصان، لذا حتى يتم تحديد مقدار ونسبة التغير لابد من تحديد سنة الأساس التي بناء عليها يمكن المقارنة. والتي يشترط عند اختيارها أن لا تخضع للميول الشخصية. ألا يكون بها ظروف غير طبيعية - ألا تكون بعيدة زمنيا عن السنوات المراد قياس اتجاهها (سنوات المقارنة).

مثال: مقارنة الإيرادات والمصروفات خلال آخر خمس سنوات لتحديد اتجاه الأرباح.

ويتم التحليل الأفقي بإيجاد التغير (الفرق) بين البنود خلال الفترتين ثم تحديد نسبة التغير إلى سنة الأساس، ويقدر بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغير العنصر} = \frac{\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة } n - \text{قيمة العنصر في سنة الأساس } n-1}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس } n-1} \times 100$$

مثال تطبيقي: بالرجوع إلى معطيات المثال السابق، حلل ميزانية الشركة تحليلاً أفقياً مع تفسير النتائج.

الميزانية المالية للفترة: 2023/12/31 – 2022/12/31

التحليل الأفقي		الأصول-ACTIF		
نسبة التغير	مقدار التغير	2023	2022	الأصول
				<u>الأصول غير الجارية</u>
12,50 %	100.000	900.000	800.000	التشبيات المعنوية
11,11 %	50.000	500.000	450.000	مصاريف التنمية القابلة للتثبيت
14,28 %	50.000	400.000	350.000	برمجيات المعلومات وما شابهها
16,67 %	(200.000)	1.000.000	1.200.000	<u>التشبيات العينية</u>
(25,71) %	(180.000)	520.000	700.000	القطع الأرضية
(23,07) %	(60.000)	200.000	260.000	البناءات
16,16 %	40.000	280.000	240.000	التركيبات والمعدات
(25) %	(100.000)	300.000	400.000	<u>التشبيات المالية</u>
(25) %	(100.000)	300.000	400.000	الودائع والكفالات المدفوعة
(08,33) %	(200.000)	2.200.000	2.400.000	مجموع الأصول غير الجارية
				<u>الأصول الجارية</u>
(03,33) %	(20.000)	580.000	600.000	<u>المخزونات</u>
(33,33) %	(150.000)	300.000	450.000	مخزون البضاعة
(33,33) %	(50.000)	200.000	150.000	التموينات الأخرى
56,66 %	170.000	470.000	300.000	<u>حسابات الغير</u>
55 %	110.000	310.000	200.000	الزبائن
40 %	40.000	140.000	100.000	أعباء معانة سلفا
37,5 %	150.000	550.000	400.000	<u>الحسابات المالية</u>
30,43 %	70.000	300.000	230.000	البنوك والحسابات الجارية
(11,76) %	(20.000)	150.000	170.000	الصندوق
23,07 %	300.000	1.600.000	1.300.000	مجموع الأصول الجارية
02,70 %	100.000	3.800.000	3.700.000	مجموع الأصول

بتطبيق العلاقة السابقة نتحصل على النتائج المسجلة في الجدول حيث أن:

التحليل الأفقي يمكن تقديره بقيمة أو مقدار التغير وكما يقدر بنسبة التغير، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

مقدار التغير = قيمة العنصر في سنة المقارنة_n - قيمة العنصر في سنة الأساس_{n-1}

مثلا بالنسبة لمصاريف التنمية القابلة للتثبيت نجد أن:

مقدار التغير = قيمة التنمية القابلة للتثبيت في سنة المقارنة 2023 - قيمة التنمية القابلة للتثبيت في سنة الأساس 2022

مقدار التغير = 500.000 - 450.000 = 50.000 ون

$$450.000 - 500.000$$

$$\text{نسبة تغير التنمية القابلة للتثبيت} = \frac{450.000}{450.000} \times 100 = 11,11\%$$

نسبة التغير تعني نسبة الزيادة أو الارتفاع في قيمة العنصر إذا كانت موجبة، أما إذا كانت النتيجة سالبة، فهذا يعني انخفاض ونقصان في قيمة العنصر، وعليه سيتم تفسير جميع النتائج المتوصل إليها في الجدول على النحو التالي:

- يلاحظ أن قيمة التثبيتات المعنوية من سنة 2022 إلى سنة 2023 ارتفعت بقيمة 100.000 وبنسبة 12,50% أي نسبة الزيادة.
- يلاحظ أن قيمة مصاريف التنمية القابلة للتثبيت من سنة 2022 إلى سنة 2023 ارتفعت بـ 50.000 وبلغت نسبة الزيادة 11,11%.
- يلاحظ أن قيمة برمجيات المعلومات وما شابهها من سنة 2022 إلى سنة 2023 ارتفعت بـ 50.000 حيث بلغت نسبة الزيادة 14,28%.
- يلاحظ أن قيمة التثبيتات العينية من سنة 2022 إلى سنة 2023 انخفضت بـ (200.000) وبلغت نسبة الانخفاض (16,67)%.
- يلاحظ أن قيمة القطع الأرضية من سنة 2022 إلى سنة 2023 انخفضت بـ (180.000) وبلغت نسبة الانخفاض (25,71)%.
- يلاحظ أن قيمة البناءات من سنة 2022 إلى سنة 2023 انخفضت بـ (60.000) وبلغت نسبة الانخفاض (23,07)%.
- يلاحظ أن قيمة التركيبات والمعدات من سنة 2022 إلى سنة 2023 ارتفعت بـ 40.000 حيث بلغت نسبة الزيادة 16,16%.
- يلاحظ أن قيمة التثبيتات المالية المتمثلة أساسا في الودائع والكفالات المدفوعة من سنة 2022 إلى سنة 2023 انخفضت بقيمة (100.000) بنسبة انخفاض (25)%.
- ويلاحظ أن القيمة الإجمالية للأصول غير الجارية من سنة 2022 إلى سنة 2023 انخفضت بـ (200.000) وبنسبة (08,33)%.
- كذلك بالنسبة لقيمة المخزونات من سنة 2022 إلى سنة 2023 انخفضت بـ (20.000) وبلغت نسبة الانخفاض (03,33)%.
- ويلاحظ أن قيمة مخزون البضاعة من سنة 2022 إلى سنة 2023 انخفضت أيضا بـ (150.000) وبلغت نسبة الانخفاض (33,33)%.
- يلاحظ أن قيمة التموينات الأخرى من سنة 2022 إلى سنة 2023 انخفضت أيضا بـ (50.000) بنسبة (33,33)%.
- يلاحظ أن حسابات الغير من سنة 2022 إلى سنة 2023 ارتفعت بـ 170.000 بنسبة ارتفاع بلغت 56,66%.
- يلاحظ أن قيمة الزبائن من سنة 2022 إلى سنة 2023 ارتفعت بـ 110.000 بنسبة 55%.
- يلاحظ أن قيمة الأعباء المعانة سلفا ارتفعت بـ 40.000 بنسبة زيادة بلغت 40%.
- يلاحظ أن قيمة الحسابات المالية ارتفعت بـ 150.000 بنسبة 37,5%.
- يلاحظ أن قيمة البنوك والحسابات الجارية ارتفعت بـ 70.000 بنسبة زيادة بلغت 30,43%.
- يلاحظ أن قيمة الصندوق انخفضت بـ (20.000) وبلغت نسبة الانخفاض (11,76)%.
- وعموما بالنسبة للأصول الجارية ارتفعت قيمتها من سنة 2022 إلى سنة 2023 بقيمة 300.000 وبنسبة 23,07% أما القيمة الإجمالية للأصول في الميزانية ارتفعت بقيمة 100.000 وبنسبة زيادة قدرت بـ 02,70%.

بالنسبة للتفسير: تفسر نسب الزيادة بالاضافة، مثلا: بالنسبة للتثبيتات: تدل نسبة الزيادة على اقتناء تثبيبات جديدة، أما فيما يتعلق بالمصاريف تدل الزيادة على ارتفاع التكاليف بإضافة أخرى، أما انخفاض النسبة يعني التنازل والتخفيض من الأعباء.

بنفس السياق والأسلوب يتم تحليل جانب الخصوم، وتفسير كل النتائج المسجلة في الجدول التالي:

التحليل الأفقي		الخصوم - PASSIF		
نسبة التغير	مقدار التغير	2023	2022	الخصوم
(07,69%)	(100.000)	1.200.000	1.300.000	<u>رؤوس الأموال الخاصة</u> رأس المال الصادر
(50%)	(100.000)	100.000	200.000	النتيجة الصافية للسنة المالية
(13,33%)	(200.000)	1.300.000	1.500.000	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
				<u>الخصوم غير الجارية</u>
(05,71%)	(20.000)	330.000	350.000	مؤونات الأخطار
(02,22%)	(10.000)	440.000	450.000	اقتراضات لدى مؤسسات القرض
65%	130.000	330.000	200.000	الودائع والكفالات المقبوضة
10%	100.000	1.100.000	1.000.000	مجموع الخصوم غير الجارية
				<u>الخصوم الجارية</u>
25%	100.000	500.000	400.000	موردو المخزونات والخدمات
(16,66%)	(50.000)	250.000	300.000	موردو التثبيتات
(20%)	(50.000)	200.000	250.000	الضرائب على النتائج العادية
50%	50.000	150.000	100.000	حواصل معاينة سلفا
100%	150.000	300.000	150.000	المساهمات البنكية الجارية
16,66%	200.000	1.400.000	1.200.000	مجموع الخصوم الجارية
02,70%	100.000	3.800.000	3.700.000	مجموع الخصوم

قراءة وتفسير النتائج المتوصل إليها في الجدول:

- يلاحظ أن قيمة رأس المال الصادر من سنة 2022 إلى سنة 2023 انخفضت بقيمة (100.000) وبلغت نسبة الانخفاض (07,69%).
- يلاحظ أن قيمة النتيجة الصافية للسنة المالية من سنة 2022 إلى سنة 2023 انخفضت بقيمة (100.000) وبنسبة (50%).
- يلاحظ أن قيمة الودائع والكفالات المقبوضة من سنة 2022 إلى سنة 2023 انخفضت بقيمة (20.000) بنسبة انخفاض (05,71%).
- يلاحظ أن قيمة اقتراضات لدى مؤسسات القرض من سنة 2022 إلى سنة 2023 انخفضت بقيمة (10.000) بنسبة (02,22%).
- يلاحظ أن قيمة مؤونات الأخطار من سنة 2022 إلى سنة 2023 ارتفعت بقيمة 130.000 وقدرت نسبة الارتفاع 65%.
- يلاحظ أن قيمة موردو المخزونات والخدمات من سنة 2022 إلى سنة 2023، ارتفعت بـ 100.000 وبنسبة 25%.
- يلاحظ أن قيمة موردو التثبيتات من سنة 2022 إلى سنة 2023 انخفضت بـ (50.000) وبنسبة (16,66%).
- يلاحظ أن قيمة الضرائب على النتائج العادية من سنة 2022 إلى سنة 2023 انخفضت بـ (50.000) وبنسبة (20%).
- يلاحظ أن قيمة الحواصل المعاينة سلفا من سنة 2022 إلى سنة 2023 ارتفعت بـ 50.000 وقدرت نسبة الارتفاع 50%.
- يلاحظ أن قيمة المساهمات البنكية الجارية من سنة 2022 إلى سنة 2023، زادت بـ 150.000 وبنسبة 100%.

- كما يلاحظ أن القيمة الاجمالية لرؤوس الأموال الخاصة من سنة 2022 إلى سنة 2023 انخفضت بـ (200.000) وبنسبة (13,33%).
- يلاحظ أن قيمة الخصوم غير الجارية من سنة 2022 إلى سنة 2023 ارتفعت بـ 100.000 وبنسبة 10%.
- ويلاحظ كذلك أن قيمة الخصوم الجارية من سنة 2022 إلى سنة 2023 ارتفعت أيضا بـ 200.000 وبلغت نسبة الارتفاع 16.66%.
- وعموما القيمة الاجمالية للخصوم من سنة 2022 إلى سنة 2023 ارتفعت بـ 100.000 وبنسبة انخفاض 02,70%.

بالنسبة للتفسير: بالنسبة للزيادة أو الارتفاع في الأموال الخاصة يبرر بتوسيع رأس المال في المؤسسة إما من خلال الأرباح المحتجزة أو إصدار أسهم، وفي حالة انخفاض الأموال الخاصة هذا يرجع في الأساس إلى انخفاض الأرباح وتحقيق خسارة أو سحب المالكين لجزء من الأموال أو تخصيص مبالغ كبيرة للمؤونات من النتيجة.

أما بالنسبة للخصوم غير الجارية والجارية، فإن أية زيادة فيها تفسر بزيادة الاستدانة، والعكس صحيح، عندما تنخفض فهو يدل على عدم الاعتماد عليها بشكل كبير.

V. من حيث الحدائثة: من بين الأنواع الشائعة للتحليل المالي يصنف إلى:

• التحليل المالي الكلاسيكي (Classical Financial Analysis): وهو النوع التقليدي الذي يعتمد على دراسة القوائم المالية الأساسية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، التدفقات النقدية،...)، بهدف استخلاص المؤشرات المالية والنسب المحاسبية، وتبيان مدى توازن الوضع المالي للمؤسسة، والوقوف على المركز المالي وكذا لتقييم الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة معينة. وهو يتميز بـ:

- يركز على نتائج الماضي أكثر من المستقبل؛

- يعتمد على البيانات المحاسبية المنشورة؛

- يستخدم أدوات مثل: التحليل الأفقي والرأسي، النسب المالية (السيولة، الربحية، النشاط، المديونية).

مثال: عند تحليل ميزانية مؤسسة، يقوم المحلل الكلاسيكي بحساب نسبة التداول، ونسبة الربح الصافي لمقارنة الأداء مع السنوات السابقة أو مع مؤسسات مماثلة.

• التحليل المالي الوظيفي (Functional Financial Analysis): هو أسلوب تحليل حديث يركز على العلاقات الوظيفية بين عناصر القوائم المالية، أي كيفية تمويل واستخدام الموارد داخل المؤسسة، وليس فقط على الأرقام والنسب.

بمعنى آخر، التحليل الوظيفي لا يكتفي بتحديد النتائج، بل يسعى إلى فهم أسبابها ووظائفها الاقتصادية داخل المؤسسة، أي يهتم بتحديد بنية التمويل والتشغيل في المؤسسة (تحليل مصادر الحصول على الأموال وكيفية استخدامها) من خلال دراسة التدفقات المالية والعلاقات بين الأصول والخصوم، وإيجاد التوازنات فيما بينها. يستخدم أدوات مثل: تحليل رأس المال العامل؛ تحليل هيكل التمويل؛ جداول التدفقات المالية.

سادسا: مراحل عملية التحليل المالي: حتى يقوم أي طرف بالتحليل المالي لا بد أن يمر على الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تحديد الهدف من التحليل المالي: قبل البدء بالتحليل، يجب تحديد الغرض منه بدقة، لأن طريقة التحليل وأدواته تختلف حسب الهدف.

مثال: نختار هدف من الأهداف السابقة: تقييم الأداء المالي للمؤسسة. أو تحليل القدرة على السداد والسيولة. أو تقدير الربحية أو المخاطر الاستثمارية وغيرها من الأهداف.

الخطوة الثانية: جمع البيانات والمعلومات المالية: يكمن الهدف من هذه الخطوة في ضمان توفر قاعدة معلومات دقيقة وموثوقة لبدء التحليل. ويتم جمع البيانات من مصادرها الأساسية، مثل:

- القوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، التدفقات النقدية، تغيرات الأموال الخاصة)؛
- التقارير السنوية والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية؛
- الموازنات التقديرية والتقارير الداخلية؛
- بيانات السوق والقطاع الاقتصادي.

الخطوة الثالثة: تصنيف البيانات وتنظيمها: بعد جمع البيانات، يتم تنظيمها وتبويبها بطريقة تسهل المقارنة والتحليل، والهدف من ذلك تهيئة البيانات في شكل يسمح بتطبيق الأدوات التحليلية عليها بوضوح، مثل:

- تبويب الأصول والخصوم حسب السيولة أو الوظيفة؛
- تجميع البنود المتشابهة لتبسيط التحليل؛
- إعداد جداول مالية تسهل المقارنات الزمنية أو القطاعية.

الخطوة الرابعة: إجراء عملية التحليل المالي من خلال اختيار الأسلوب أو الأدوات المناسبة حسب الهدف أو الغرض من عملية التحليل: تعد هذه الخطوة جوهر العملية، وتشمل تطبيق الأدوات والمنهجيات التحليلية المختلفة، مثل:

- التحليل الأفقي: مقارنة البنود عبر فترات زمنية مختلفة لتحديد الاتجاهات؛
- التحليل الرأسي: مقارنة البنود داخل نفس الفترة لتحديد النسب المئوية لكل عنصر؛
- التحليل بالنسب المالية: حساب نسب السيولة، الربحية، النشاط، والملاءة؛
- التحليل الوظيفي: دراسة العلاقات بين مصادر الأموال واستخداماتها.

الخطوة الخامسة: تفسير النتائج واستخلاص الدلالات: في هذه المرحلة، يتم تحليل المؤشرات التي تم الحصول عليها وتفسيرها في ضوء طبيعة نشاط المؤسسة والظروف الاقتصادية والقطاعية. ويكمن هنا الهدف في تحويل النتائج الكمية التي تكون في شكل رقم أو عدد إلى رؤى تحليلية ذات معنى اقتصادي ومالي.

مثال: إذا كانت نسبة السيولة منخفضة مقارنة بالسنة السابقة، فإن ذلك يدل على ضعف قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

الخطوة السادسة: المقارنة والمعايير المرجعية: للحكم على الأداء النسبي للمؤسسة أو تحديد موقعها بين منافسيها، يجب مقارنة نتائج التحليل مع:

- أداء المؤسسة في السنوات السابقة (تحليل الاتجاهات)؛
- متوسطات القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة؛
- المعايير المالية أو النسب المثالية المعروفة؛

الخطوة السابعة: إعداد التقرير النهائي وتقديم التوصيات: في النهاية لاتخاذ القرارات الإدارية والاستراتيجية يجب تحديد وعرض نتائج التحليل المالي في تقرير منظم يحتوي على:

- ملخص عن الوضع المالي العام؛
- أبرز نقاط القوة والضعف؛
- التغيرات في الأداء عبر الزمن؛
- توصيات محددة للتحسين أو المعالجة؛

ثامنا: التوازنات المالية في المؤسسة: تعبر عن الحالة التي تكون فيها الموارد المالية للمؤسسة كافية لتغطية استخداماتها في الأجلين القصير والطويل، بما يضمن استمرارية النشاط دون اللجوء إلى تمويل مفرط أو مديونية مرتفعة.

تدرس التوازنات المالية على المستويات التالية:

- **التوازن المالي طويل الأجل:** يتحقق عندما تكون مصادر التمويل الدائمة (رأس المال + القروض طويلة الأجل) كافية لتمويل الأصول الثابتة. مؤشره: رأس المال العامل الدائم (FRN).
- **التوازن المالي قصير الأجل:** يعني قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية من خلال أصولها المتداولة. مؤشره: الخزينة الصافية أو رأس المال العامل الصافي.
- **التوازن العام:** يمثل العلاقة بين مختلف عناصر الميزانية (التمويل، الاستثمار، السيولة)، ويعكس مدى الاستقرار المالي للمؤسسة.

وسيتم تفصيل ودراسة تلك المؤشرات والنسب في المحاضرات اللاحقة.